### المواطن يُعلق آمالاً كبيرة على الحكومة الجديدة

# مُحللون: الاقتصاد الكويتي يمتلك كل مقومات النجاح

ثبات التصنيف يستمد الدعم من قوة اقتصاد الكويت

شهد الاقتصاد الكويتي سلسلة من الأحداث الهامة خلال عام 2019، كترقية البورصة بالمؤشرات العالمية، والتشريعات القانونية والاقتصادية التي شهدتها البلاد بغرض تحقيق أهداف الخطة التنموية (كويت 2035)، مروراً بالاندماجات المختلفة بين البنوك والشركات، وانتهاءً باستقالة الحكومة وتشكيل أخرى جديدة تقود البلاد الفترة القادمة.

كل العوامل السابقة دعت العديد من مؤسسات التصنيف العالمية بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد إلى إلقاء الضوء على ذلك الاقتصاد الذي يعتمد قوامه الأساسي على النفط كسلعة رئيسية تكتسب منها الكويت الجانب الأكبر من الإيرادات وهو ما دعا تلك المؤسسات لتقييم الاقتصاد الكويتي باستمرار لتناول أبرز الإيجابيات التي تميز أحد أهم الاقتصادات الخليجية، والوقوف على أهم التحديات التي تواجهه.

ثبات التصنيف يستمد الدعم من قوة اقتصاد الكويت

استهلت وكالة التصنيف الائتماني العالمية، ستاندرد آند بورز، عام 2019 بتثبت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (AA) بنظرة مُستقبلية مُستقرة، لكنها خفضت توقعاتها للنمو الاقتصادي بالبلاد إلى 1 بالمائة خلال العام عقب قيام «أوبك» بتخفيض إنتاج النفط في ديسمبر 2018، مؤكدة أن رفع التصنيف يحتاج إلى إصلاحات اقتصادية قوية.

في نهاية يناير 2019، ذكر تقرير بحثي ثلاثي صادر عن بنك الإمارات دبي الوطني وشركتي «كامكو» و«قام لإدارة الأصول»، أن تصنيف الكويت الائتماني سيبقى الأقوى بالمنطقة حتى 2020، متوقعاً أن يستقر سعر برميل النفط اللازم لتعادل ميزانية الكويت خلال العامين 2018 و2019 عند مستوى 45 – 50 دولاراً للبرميل مرتفعاً من متوسط 40 – 45 دولاراً للبرميل للفترة 2014–2017 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

أكدت وكالة التصنيف الائتماني، كابيتال إنتيليجنس، قراءة منتصف فبراير 2019، تصنيف العملات في الكويت بنظرة مُستقرة، حيث صنفت الوكالة العملات الأجنبية والمحلية في الأجلين طويل وقصير الأجل عند الفئة ( – AA) و(+A1) على الترتيب، موضحة بأن التصنيف يعتمد على قوة الاقتصاد الكلي للكويت والموقف من الدين الخارجي، مُبينة أن الكويت لديها نظام مصرفي سليم مع انخفاض الدين الحكومة وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أعلنت وكالة موديز لخدمات المستثمرين مطلع مارس الماضي، عن استكمالها مراجعة جميع تصنيفاتها الدورية لمصدري السندات في مجموعة من الدول والحكومات ومن ضمنها الكويت، حيث أشارت الوكالة إلى أن تصنيف الملف الائتماني للكويت كمصدر من فئة (Aa2) يستمد الدعم من خلال القوة الاقتصادية العالية للبلاد، التي تعكس مستويات الثروة المرتفعة بشكل استثنائي بالإضافة إلى ثروة الكويت الضخمة من الهيدروكربونات.

الكويت ضمن الأكثر تحسناً بمؤشر «سهولة الأعمال»

في النصف الثاني من يوليو/تموز 2019، وفي إطار المراجعة نصف السنوية، أكدت وكالة ستاندرد آند بورز ثبات تصنيف الكويت السيادي عند (AA) بنظرة مُستقبلية مُستقرة، لكنها رفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي الكويتي للعام بنحو 1.5 بالمائة، مؤكدة مرة أخرى أن رفع التصنيف لن يتم إلا بنجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

وقرب نهاية أكتوبر 2019، أعلنت مجموعة البنك الدولي أن الكويت جاءت ولأول مرة ضمن قائمة الـ 10 دول الأكثر تحسناً بمؤشر (سهولة ممارسة انشطة الأعمال في العالم 2020)، وذلك من أصل 190 دولة يضمها المؤشر، حيث عززت الكويت جهودها لتحسين بيئة الأعمال بعد أن قامت بإجراء إصلاحات في 6 مكونات من أصل 10 تمثل الأنشطة التجارية للمؤسسات؛ الأمر الذي يُشجع بيئة الاستثمار في الكويت لتصبح أكثر جاذبية.

وأثنى البنك الدولي آنذاك على جهود الكويت الاقتصادية مشيراً إلى أنها «تسير في مسارها الصحيح»، موضحاً بأن الحكومة الكويتية تبذل جهوداً كبيرة لكبح مشاركة الدولة في الاقتصاد وتعزيز تنمية القطاع الخاص وتقليل الحواجز أمام التجارة والاستثمار.

من جانبه، أكد صندوق النقد الدولي في نهاية أكتوبر 2019، أن الكويت تتميز عن باقي دول المنطقة بقدرتها على تنفيذ برنامج متدرج لضبط أوضاع المالية العامة دون الحاجة إلى التسرع في ذلك بسبب تمتعها بوضع مالي قوي واحتياطات مالية ضخمة، السياسات الحكومية قد تمثل عقبة في طريق تنفيذ الإصلاحات بالكويت

وحذرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في نوفمبر الماضي، من ضعف الأرصدة الرئيسية لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي في عامي 2019 و2020؛ ما يؤدي إلى مواصلة الضغط على الميزانيات العمومية السيادية والخارجية لهذه الدول، لكنها أشارت في تقريرها إلى أن الكويت حافظت على استمرار الفوائض المالية في 2019 على الأقل حتى النصف الأول من العام.

أما وكالة موديز فقالت في تقرير لها في النصف الثاني من نوفمبر 2019، إن الكويت تعد الأبطأ خليجيا في تنفيذ الإصلاحات المالية والتنويع الاقتصادي مقارنة ببقية دول مجلس التعاون؛ الأمر الذي يعكس السياسة الليبرالية في الكويت أكثر من نظيراتها الخليجية، موضحة بأن السماح بإنشاء النقابات في الكويت وانتقاد مجلس الأمة للسياسات الحكومية قد يمثل عقبة في طريق تنفيذ الإصلاحات. وفي مطلع ديسمبر الجاري، توقع البنك الدولي أن يتراجع معدل النمو في الكويت إلى 0.4 بالمائة في عام 2019 قبل أن يتعافى ويصل إلى 2.2 بالمائة في 2020 مع انتهاء تخفيضات الإنتاج التي قررتها «أوبك»، متوقعاً أن يصل النمو إلى 2 بالمائة في 2021، وذلك مع زيادة الإنفاق الحكومي على تحسين قدرات إنتاج النفط وعلى مشروعات البنية التحتية بهدف تعزيز القطاع غير النفطي.

واعتبرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقرير أصدرته قراءة منتصف ديسمبر/كانون أول 2019، أن استقالة الحكومة قد تعرقل إصدارات الديون والإصلاحات في الكويت، وتؤثر على وضع وتطبيق الإصلاحات المالية والاقتصادية الأوسع نطاقاً.

وقال مُحللون واقتصاديون إن الحكومة الكويتية الجديدة يُعلق عليها المواطن آمالا كبيرة في تحقيق طموحاته وتلبية احتياجاته مع عدم تعارض ذلك مع مصلحة الوطن وأهداف الخطة التنموية للبلاد (كويت 2035)، التي يسعى الجميع إلى تحقيقها.

وأوضح المحلل الاقتصادي زياد الهاشم، أن الاقتصاد الكويتي يمتلك كل المقومات التي يمكن أن تقوده إلى النجاح على عكس باقي اقتصاديات المنطقة المصدرة للنفط، لكن عدم انفتاح الحكومات المتعاقبة على التوسع في المشاريع التنموية والاستثمارية ذات المداخيل الجيدة يُقلص من فرص نمو الاقتصاد. وأضاف الهاشم أن حجم الإنفاق الاستثمار في الكويت كبير لكن الإنفاق الاستهلاكي يفوقه بكثير وهو ما يخلق فجوة اقتصادية ترتب عليها في السنوات الأخيرة السحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة لتمويل عجز الموازنة، إلا أن هذا العجز يمكن تغطيته بسهولة من أصول الصناديق السيادية الأخرى والاحتياطي النقدي الكبير ببنك الكويت المركزي.

من جانبه، يرى المُحلل الاقتصادي سعدون الرواسي، أن الحكومة الكويتية مُطالبة باتخاذ إجراءات إصلاحية مُتسارعة ليتسنى تحسين تصنيف البلاد لدى مؤسسات التصنيف العالمية.

وبين الرواسي أن تحسن تصنيف الكويت في مؤشر نشاط الأعمال يعتبر نقطة مُضيئة بسجل الحكومة السابقة، وعلى الحكومة الجديدة أن تعمل جاهدة على تحسين أكبر في عناصر التقييم الأخرى، بحيث تسهم هذه الإجراءات في جذب المزيد من الاستثمارات للبلاد وترفع من حالة الثقة العالمية بالاقتصاد الكويتي.

وقال المحلل المالي، محمد صديقي ، إن الاستقرار السياسي والاقتصادي من العوامل الهامة لجذب المزيد من الاستثمارات، بالإضافة إلى تحسين سهولة إجراءات الأعمال لفتح قنوات استثمارية جديدة تضخ المزيد من الأموال التي ترجح كفة الإيرادات في الموازنة العامة للبلاد.

كما أكد صديقي أن التوسع الاستثماري لا يخدم فقط جانب الإيرادات وفوائض الموازنة، لكنه يخلق كذلك المزيد من فرص العمل واستقطاب عمالة أكبر وبالتالي تسارع العملية التنموية في الكويت؛ الأمر الذي يصبو إليه كل مواطن كويتي لأنه في النهاية المستفيد الأكبر من سرعة التطور سواء تعلق الأمر بتحسين مستوى المعيشة والرفاهية، أو تحسن مستوى الخدمات المقدمة من الأجهزة المختلفة بالدولة.

# «Ooredoo» تستمر بدعم المشاريع الشبابية في «السوق مروج»

جانب من زوار السوق

اعلنت Ooredoo الكويت، اول شركة اتصالات تقدم الخدمات الرقمية المبتكرة في الكويت عن دعمها لمشروع (السوق مروج) الذي يدعم المشاريع الشبابية والذي يقام في مجمع مروج للعام الرابع على التوالي، أحد مشاريع منتجع صحارى للقوارف، ويضم المنتجات الزراعية والغذائية والحرف اليدوية، بالإضافة إلى القسم المخصص للأطعمة الذي يسلط الضوء على تنوع الأطعمة المحلية، إلى جانب قسم خاص لأنشطة الأطفال، وذلك على وذلك على مدار عطلة نهاية الأسبوع مرة واحدة لغاية نهاية مارس 2020 حيث سيقام ثالث سوق لهذا الموسم اليوم الجمعة 27 ديسمبر من الساعة 3:30 مساء الى الساعة 11 مساء.

وفي تصريح له حول هذه الرعاية، قال مدير أول إدارة الاتصال المؤسسي لـ Ooredoo الكويت مجبل الأيوب «نحن سعداء بدعمنا لهذا المشروع الشبابي المميز الذي يبرز إبداعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مختلف المجالات. دعمنا للشباب ممتد عبر سياستنا للمسؤولية الاجتماعية المبنية على قيم التواصل والاهتمام والتحدي، ونحن نسعى للمساهمة في دعم الشباب من خلال استيراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية الممتدة طوال العام. نتطلع إلى لقاء الشباب أصحاب تلك المشاريع الصغيرة وكذلك عملائنا الكرام من خلال سوق مروج».

# الإنتاج الصناعي في سنغافورة يتراجع بأكبر وتيرة خلال 4 سنوات

تراجع الإنتاج الصناعي في سنغافورة بشكل مفاجئ خلال الشهر الماضي، مسجلا أكبر وتيرة هبوط في نحو 4 سنوات.

وكشفت بيانات صادرة عن مجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة، أمس الخميس، أن الإنتاج الصناعي في البلاد تراجع بنحو 9.3 بالمائة خلال شهر نوفمبر على أساس سنوي، مقابل زيادة 3.6 بالمائة في الشهر السابق له بعد تعديل البيانات بالخفض.

وتمثل قراءة الشهر الماضي أكبر وتيرة هبوط منذ ديسمبر عام 2015.

وكانت تقديرات المحللين تشير إلى أن الإنتاج الصناعي في سنغافورة سوف يرتفع بنحو 0.8 بالمائة خلال الشهر الماضي.

وياتي الهبوط في الإنتاج الصناعي بفعل انخفاض 20.9 بالمائة في تصنيع الإلكترونيات كما تراجع إنتاج المستحضرات الصيدلانية بنسبة 12.7 بالمائة.

أما على أساس شهري، فإن الإنتاج الصناعي في سنغافورة انخفض بنسبة 9.4 بالمائة خلال نوفمبر بالقراءة المعدلة موسمياً مقابل زيادة 3 بالمائةف في الشهر السابق له بعد التعديل بالخفض.

وبحسب التقديرات، فكان من المتوقع أن يرتفع الإنتاج الصناعي في الشهر الماضي مقارنة مع الشهر السابق له بنحو 1.1 بالمائة.

وتعرض اقتصاد سنغافورة الوجه نحو التصدير، للضرر الشديد هذا العام بسبب الحرب التجارية المطولة بين الولايات المتحدة والصين إضافة للتباطؤ الهيكلي في قطاع الإلكترونيات.

ومن المقرر أن تعلن سنغافورة عن بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي عن الربع الرابع وإجمالي الأداء الاقتصادي في عام 2019 يوم 2 يناير المقبل.

# «جوجل» تحارب سوق العملات المشفرة

الخطر التكنولوجي يهدد سوق العملات المشفرة

انخفضت العملات المشفرة خلال تعاملات أمس الخميس، مع وقف «يوتيوب» للفيديوهات التعليمية الخاصة بالأصول المشفرة.

وقررت جوجل إزالة مئات مقاطع فيديو المبتكرين والعملات المشفرة من موقعها الخاص بمشاركة الفيديوهات «يوتيوب»، معتبرة أنها تمثل «محتوى ضار وخطر».

وياتي أداء العملات الرقمية بالتزامن مع تصريحات رئيس معهد أبحاث العملات الرقمية في بنك الشعب الصيني «مو شانج شون» بأن عملة الميوان الرقمية جاهزة للتجربة وأنها ستكون مختلفة عن غيرها من العملات.

وأضاف ان العملة الصينية الرقمية غير مشابهة لعملة فيسبوك الرقمية «ليبرا».

وبحلول الساعة 1:45 مساءً بتوقيت جرينتش، انخفضت عملة البيتكوين بنسبة 0.6 بالمائة إلى 7212 دولار.

وبينما ارتفعت عملة الايثيريوم بنسبة 0.2 بالمائة لتصل إلى مستوى 125.7 دولار، سجلت الريبل هبوطا بنحو 0.4 بالمائة لتهبط إلى 0.1884 دولار.

كما انخفضت عملة تيثر بنسبة 0.6 المائة لتصل الى مستوى 1.00 دولار، وهبطت البيتكوين الكاش بنحو 0.4 بالمائة لتسجل 186.3 دولار.

# «التجارة» الكويتية تضيف 9 أنشطة للدليل الموحد للتصنيف الخليجي

أصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية قرارا أضافت بموجبه 9 أنشطة للدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوضحت التجارة في بيان على حسابها الرسمي بتويتر أمس الخميس، أن النشاط الأول يتمثل في بيع معدات رياضية القوس والسهم، والثاني يتعلق بتصميم وبناء وتشغيل وصيانة وتحويل المشاريع بنظام الـ PPP.

أما النشاط الثالث فيتعلق بإنتاج وتصنيع وتعبئة اللحوم الطازجة المجمدة، ورابعاً أعمال البنية التحتية لمنصات أجهزة حفر آبار النفط، وخامساً أعمال البنية التحتية للطرق والممرات لأجهزة حفر آبار النفط.

وبالنسبة للنشاط السادس فيتعلق بأعمال البنية التحتية للسناتر ومصافي النفط ومضخات النفط، وسابعاً أعمال البنية التحتية لتمديد خطوط أنابيب النفط والغاز.

ويتعلق النشاط الثامن بأعمال البنية التحتية للخدمات البترولية، أما النشاط التاسع والأخير فيخص خدمات النفط وإتلاف الوثائق والمستندات.